

إيران تستدرج القوات الأميركية إلى مستنقع المدن الشيعة العراقية

مناطق السنة تحولت من بيئة مقاومة إلى بيئة حاضنة للقوات الأميركية



بيئة مرعبة

الأميركية على أمل توريثها في نزاع محلي يمكن أن يكون غطاءً مثاليًا لتدخل خارجي على نطاق واسع بهدف تصفية حسابات. ويدرك الأميركيون أن تورطهم في أي نزاع من هذا النوع، يعني سقوطهم في مستنقع لن يخرجوا منه منتصرين.

ويتجاهل الإيرانيون، على حد وصف مراقبين، أن قواهم الإمداد التي تستهدف حاليًا جنوب العراق، لا تضم أفرادًا أميركيين بل عراقيين فقط، ما يعني أن الولايات المتحدة لن تكون مضطرة للرد في حال سقوط قتلى.

وفي المقابل، تتحول المناطق السنية في العراق إلى صديقة بشكل غير مالوف للقوات الأميركية.

ونظم الجيش الأميركي سباقًا رياضيًا للعشيرات من جنوده في منطقة قريبة من قاعدة عين الأسد في الأنبار، حيث تتسكّر قوة كبيرة من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

وفي مشهد كان سيكون خياليًا بين 2004 و2008، حيث كان العنف السني ضد الولايات المتحدة في أوج قوته، خرج العشيرات من الجنود الأميركيين بلا سلاح وهم يرتدون ملابس رياضية، ليجوبوا شوارع قريبة من قاعدة عين الأسد في ناحية البغدادي غربي الأنبار، ضمن سباق تنافسي.

ورخص الجنود الأميركيون من النساء والرجال في شوارع كان زملأهم يتعرضون فيها سابقًا لهجمات قاتلة بالعبوات الناسفة وأسلحة القنص والسيارات الملقمة.

وقال أحمد الموسوي، وهو مدون عراقي، إن مشهد الجنود الأميركيين وهم يتسابقون في شوارع الأنبار السنية، بينما تتعرض أرتالهم إلى هجمات في المناطق الشيعية، رسالة مهمة على تحول عميق، قد تكون له آثاره المستقبلية.

ويريد السنة أن يترك لهم حق تقرير مصير القوات الأميركية في مناطقهم، وهو ما تعارضه إيران بقوة.

ويقول فارس طه، وهو نائب سابق من محافظة الأنبار إن قرار التعامل مع الوجود الأميركي في العراق يجب أن يكون عراقيًا، مشيرًا إلى أن الحكومات العراقية السابقة لم تنجح في حماية المناطق السنية من هيمنة الجماعات السلفية المتشددة، ما تسبب في موجات متعاقبة من التجهير والدمار والموت لسكانها.

ويقول مراقبون إن الولايات المتحدة ربما تقترح على مصطفى الكاظمي عندما يزورها المزيد من تقييد مساحات انتشار قواتها العسكرية ضمن المناطق الشيعية، والإبقاء على حجم انتشارها حاليًا ضمن قاعدة عين الأسد في محافظة الأنبار السنية وقاعدة حرير في محافظة أربيل الكردية.

وكان متوقعًا أن تزداد الأعمال العدائية ضد المصالح الأميركية في العراق بشدة مع اقتراب موعد الزيارة، وهو ما حدث بالفعل مع دخول عامل جديد يتمثل في تركيز تلك الأعمال في مناطق عراقية ليست لها سوابق كبيرة في استهداف الأميركيين.

جنود أميركيون عزل يشاركون في سباق رياضي بالأنبار في مشهد كان سيكون خياليًا لو حدث بين سنتي 2004 و2008

وتستعيد المناطق الشيعية من العراق في 2020 صورة المناطق السنية في 2003، عندما كانت القوات الأميركية تتحرك وسط شوارع مليئة بالسيارات الملقمة وأعمدة الكهرباء والجثث والكلاب المفخخة، في واحدة من أسوأ فترات الوجود الأميركي في هذه المنطقة.

ويقول مراقبون إن إيران تدفع بالمناطق الشيعية العراقية كي تكون عدائية إلى أبعد حد مع القوات

قرار من البرلمان العراقي يلزم حكومة بغداد بإخراج القوات الأجنبية. غير أن ملف القوات الأجنبية الموجودة داخل الأراضي العراقية ليس موضوعًا عراقيًا صرفًا بقدر ما هو جزء من الصراع الشرس على النفوذ في البلد بين كل من إيران والولايات المتحدة.

وتسعى طهران لإسقاط راحة الأميركيين في العراق وصولًا إلى دفع إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى سحب القوات الأميركية من البلد، بينما تتسكك واشنطن بالحفاظ على موطن قدم هناك حفاظًا على توازن النفوذ مع إيران من جهة ومنع الأخيرة من التفوق وتشكيل محور طويل يمتد من طهران إلى بيروت عبر الأراضي السورية والعراقية من جهة أخرى.

وقالت رئيس الوزراء العراقي زيارة الولايات المتحدة في العشرين من الشهر الحالي، وهي الزيارة التي تتوجس منها إيران وحلفاؤها في العراق وتعمل على إفسائها مخافة أن تنشر نتائج واتفاقات بين بغداد وواشنطن تتعارض مع المصلحة الإيرانية من قبيل حصول العراق على مساعدات أميركية مجزية في مقابل تعهده بالالتزام بتطبيق العقوبات الاقتصادية الشديدة على إيران.

جهود محاربة الفساد في العراق تقتصر على تصيد «صغار الحيتان»

فرصة الفرار خارج البلاد وتحويل الأموال التي نهبها إلى الخارج، قبل أن تفتح ملفاتهم وتصدر ضدهم الأحكام.

وقالت الهيئة في بيان إن محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة في بغداد أصدرت حكمًا غيابيًا بحق معاون محافظ ديالى الأسبق بالسجن 7 سنوات وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة بعد إدانته بإلحاق ضرر متعمد بالمال العام وفق المادة 340 من قانون العقوبات العراقي.

وأوضحت أن «المدان أقدم على استبعاد العطاء الأقل المقدم من إحدى الشركات في مشروع تنفيذ شبكة مجاري الأمطار في محافظة ديالى (شمال شرق بغداد)، خلافًا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية، عندما كان رئيس لجنة تحليل وتدقيق العطاءات بالوكالة؛ مما أدى لإحداث الضرر بالمال العام».

وأضافت أن «محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة في بغداد وصلت إلى القناعة التامة بتقصير

بغداد - أعلنت هيئة النزاهة، المعنية بملاحقة المتهمين بالفساد في العراق، الأربعاء، صدور حكم قضائي غيابي بالسجن سبع سنوات على مسؤول سابق؛ إثر إدانته بـ«إلحاق ضرر متعمد بالمال العام».

ولا تكاد أخبار مثل هذه الأحكام تثير اهتمام أحد من العراقيين الذين كثيرا ما خرجوا إلى الشوارع للمطالبة بوضع حد لظاهرة الفساد التي نخرت البلد وابتلعت موارده المالية الضخمة وألقت بسكانه في براثن الفقر، وذلك لأن غالبية قضايا الفساد التي يُبت فيها القضاء تتعلق بمسؤولين من درجات دنيا دون الاقتراب ممن يسميهم العراقيون «حيتان الفساد الكبيرة» في إشارة إلى كبار المسؤولين السياسيين وقادة الأحزاب والمليشيات الذين تحوم حولهم الشبهات منذ سنوات طويلة دون أن يجزؤ أحد على فتح ملفاتهم.

كما أن أغلب من يحاكمون بتهم الفساد هم مسؤولون سابقون وليسوا حاليين، وجرت العادة أن تمنح لهم

قطر تتبرأ من مطالبة مجلس التعاون بتمديد حظر السلاح على إيران

نرى أن العقوبات الحالية على إيران تسفر عن نتائج إيجابية، كما أنها لا تساهم في حل الأزمات.. وحل الأزمات يجب أن يكون عبر الحوار».

واعترافًا في تصريحات لوسائل إعلام قطرية أنّ «إيران دولة جارة وترتبطنا بها علاقات حسن الجوار ولها موقف نتمناه في دولة قطر حكومة وشعبًا، خصوصًا خلال الحصار الجائر على قطر»، في إشارة إلى مقاطعة الدول الأربع للدوحة. وتابع «قضية الأمن الإقليمي تحتاج إلى حوار شامل وحقيقي يضم كافة الأطراف المعنية بأمن المنطقة، أما استمرار سياسة التعتت والإنكار فلن يقود إلا إلى عدم الاستقرار».

وكان مراقبون قد اعتبروا أنّ مطالبة الأمانة العامة لمجلس التعاون بتمديد حظر السلاح على إيران، تعبر عن موقف جماعي خليجي يعتبر نادرًا في سياق الخلافات المستشرية داخل المجلس، وبالنظر أيضًا إلى وجود اختلافات واضحة في مواقف دوله من إيران تحديدًا، إذ لا يمكن مثلًا مقارنة صداقة سلطنة عمان مع إيران بحالة العداء التام بين الرياض وطهران.

وقال القحطاني إن قطر تدعو إلى حوار مبني على احترام القانون الدولي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

الدوحة - رفضت قطر الدعوة الصادرة مؤخرًا عن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، بتمديد حظر السلاح المفروض على إيران بقرار أممي ينتهي أجله في أكتوبر الماضي، وتعمل الولايات المتحدة على إصدار قرار جديد يقر مواصلة فرضه.

ويستقطر قطر مجددًا أشد حرصًا على الحفاظ على علاقاتها بإيران، من الحفاظ على تماسك مجلس التعاون، وذلك حماية للمتنفّس الذي وفرته لها طهران إثر مقاطعتها من قبل كل من السعودية والإمارات والبحرين، بالإضافة إلى مصر، وجميعها تنهم الدوحة بدعم الإرهاب وتهديد الاستقرار الإقليمي.

وقال مطلق بن ماجد القحطاني المبعوث الخاص لوزير الخارجية القطري لمكافحة الإرهاب والوساطة في تسوية المنازعات، إن مواقف مجلس التعاون الخليجي المتفق عليها عادة ما تصدر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء، وليس عبر بيانات الأمين العام، لافتًا إلى أن بيانات الأمين العام تمثل رأي الأمانة العامة فقط.

وأضاف القحطاني، في تعليق على البيان الأخير للأمانة العامة للمجلس والذي دعا فيه إلى تمديد الحظر الدولي للأسلحة على إيران «نحن في قطر لا

خطوط حمراء غربية أمام النووي السعودي

وجاء ذلك إثر رواج أنباء عن قرب استكمال الملكة ببناء مفاعل نووي قرب العاصمة الرياض، حيث نشر موقع بلومبيرغ على شبكة الإنترنت تقريرًا مدعّمًا بما قال إنه صور للأقمار الصناعية جاء فيه أن السعودية قريبة من إتمام بناء أول مفاعل نووي لها غرب مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا.

وصرح المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية روبرت كيلي، للموقع ذاته، بأن هناك احتمالًا كبيرًا للغاية بأن الصور المنشورة تظهر أول منشأة نووية في السعودية، فيما كانت وزارة الطاقة السعودية قد أعلنت في بيان لها أن الغرض من المنشأة هو المشاركة في أنشطة علمية وبحثية وتعليمية سلمية، وأن بناء المفاعل يجري بشفاقة.

لكن الجدل بشأن النووي السعودي عاد ليبرز مجددًا إلى الواجهة عندما نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية الخميس الماضي تقريرًا قالت فيه إن لدى واشنطن مخاوف بشأن حقيقة البرنامج النووي السعودي والحجم الفعلي للأنشطة الرامية لتطوير أسلحة نووية.

ونكرت الصحيفة أن وكالات المخابرات الأميركية تحقق في الجهود التي تبذلها السعودية لتعزيز قدرتها على إنتاج الوقود النووي الذي يضع المملكة على أول طريق تطوير الأسلحة النووية، وأشارت إلى احتمالية وجود تعاون بين الرياض وبيكين في هذا الشأن.

ونفت وزارة الطاقة السعودية بشكل قاطع ما ورد في تقرير الصحيفة الأميركية، مؤكدة أنّ المملكة تعاقبت مع الصينيين فقط لاستكشاف اليورانيوم في مناطق معينة من البلاد.

برلين - دعت الحكومة الألمانية الأربعاء السعودية «للمتثال الكامل» لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك تعليقًا على ما ورد في تقرير إخباري نشر الأسبوع الماضي وتحذّر محرّروه عن «اكتشاف منشأة نووية سرية في شمال غرب المملكة».

وقالت وزارة الخارجية الألمانية في بريد مرسل إلى وسائل إعلام إن «الموقف النقدي للحكومة الألمانية بشأن الطاقة النووية معروف جيدًا». وأضافت «أنه من الأهمية بمكان أن تمتثل الرياض بالكامل للالتزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي وأن يخضع برنامجها النووي لمعايير التحقق الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية».

موقف عربي معترض على تحول السعودية إلى قوة نووية رغم تفهم أصدقاء المملكة لقلقها من النووي الإيراني

ويعتبر الموقف الألماني جزءًا من موقف عربي أشمل معترض بالكامل على أي مساعٍ سعودية لإملاك سلاح نووي، وذلك على الرغم من صداقة معظم دول الغرب للمملكة وتفهمها لقلقها من البرنامج النووي الإيراني.

وسبق للولايات المتحدة أكبر الأصدقاء الغربيين للسعودية أن عبرت في أبريل 2019 على لسان وزير خارجيتها مايك بومبيو عن رفض إدارة الرئيس دونالد ترامب السماح للسعودية بأن تصبح قوة نووية.



مزمع حتى على الأصدقاء